
إحصاءات مالية الحكومة والقطاع العام
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني



تغطية الوحدات في القطاع العام

تقديم: فائد ريان

10/01/2022

محتويات المحاضرة

(1/2)

- الوحدات المؤسسية
 - الإقامة
 - ما هي الوحدة المؤسسية؟
 - أنواع الوحدات المؤسسية
 - التقسيم القطاعي للوحدات المؤسسية
 - الوحدة المؤسسية الحكومية
- ما الذي يدرج ضمن قطاع الحكومة العامة؟
 - عام
 - قضايا حدود التغطية

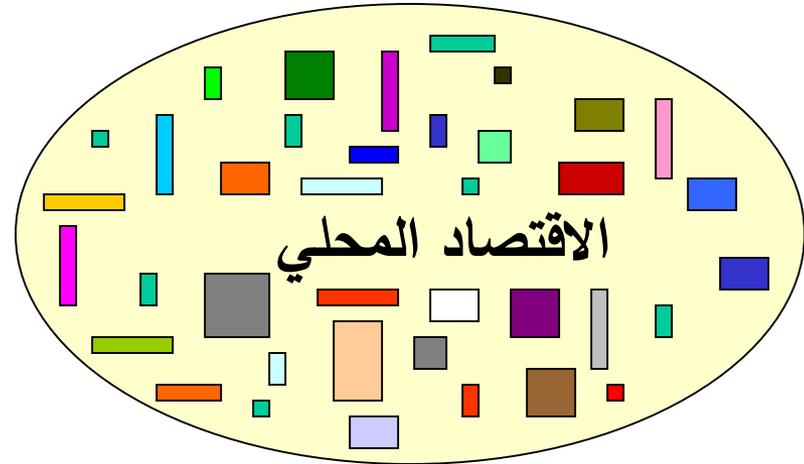
محتويات المحاضرة

(2/2)

- القطاعات الفرعية في قطاع الحكومة العامة
- القطاع العام
 - لماذا الحاجة إلى إحصاءات للقطاع العام؟
 - تكوين القطاع العام

الإقامة (1/3)

بقية العالم



الإقامة

(2/3)

- مهمة للأغراض التالية:
 - تحديد نطاق **تغطية** نظام إحصاءات مالية الحكومة
 - **تصنيف** المعاملات
- تعد الوحدة المؤسسية مقيمة في بلد ما إذا كان لديها مركز مصلحة اقتصادية في الإقليم الاقتصادي لذلك البلد.
 - يتكون الإقليم الاقتصادي للبلد من:
 - الإقليم الجغرافي الخاضع لإدارة الحكومة
 - وهو يضم المجال الجوي والمياه الإقليمية والجرف القاري والجيوب الإقليمية والمناطق الحرة، إلخ .

الإقامة

(3/3)

– الإقامة لا تستند إلى

- الجنسية
- العملة

- يتألف الاقتصاد المحلي من كل الوحدات المؤسسية المقيمة
- تتألف بقية العالم من جميع غير المقيمين

ما هي الوحدة المؤسسية؟

(1/2)

- كيان اقتصادي قادر في حد ذاته على امتلاك الأصول وتحمل الخصوم وممارسة الأنشطة الاقتصادية والدخول في معاملات مع كيانات أخرى
- بعض الخصائص المهمة للوحدة المؤسسية
 - تعني القدرة على امتلاك الأصول قدرة الوحدة على تبادل تلك الأصول في معاملات مع وحدات مؤسسية أخرى
 - أنها قادرة على اتخاذ قرارات اقتصادية وممارسة أنشطة اقتصادية تعتبر هي نفسها مسؤولة عنها ومحاسبة عليها أمام القانون

ما هي الوحدة المؤسسية؟

(2/2)

- بعض الخصائص المهمة للوحدة المؤسسية (تتمة):
 - أنها قادرة على تحمل الخصوم بالاصالة عن نفسها، وعلى تحمل التزامات أخرى أو عقد ارتباطات مستقبلية، وإبرام عقود.
 - توجد للوحدة المؤسسية مجموعة كاملة من الحسابات، أو يكون من الممكن والمفيد إعداد مجموعة كاملة من الحسابات إذا لزم.

أنواع الوحدات المؤسسية؟

(1/7)

• هناك نوعان من الكيانات التي تعد وحدات مؤسسية

– الأسر

• أفراد أو مجموعات من الأفراد

– الكيانات القانونية أو الاجتماعية

• التي يعترف بوجودها القانون أو المجتمع

• والتي تكون مستقلة عن الأفراد أو الكيانات الأخرى التي قد تملكها أو تسيطر عليها

أنواع الوحدات المؤسسية؟

(2/7)

- هناك أربعة أنواع من الكيانات القانونية/الاجتماعية في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 (ونظام الحسابات القومية لعام 1993) تعد وحدات مؤسسية
 - الشركات
 - أشباه الشركات
 - المؤسسات غير الهادفة للربح
 - الوحدات الحكومية

أنواع الوحدات المؤسسية؟

(3/7)

• الشركات

- كيانات قانونية يتم إنشاؤها بغرض إنتاج السلع والخدمات للسوق
- يمكن أن تكون مصدر ربح أو كسب مالي آخر لمالكيها
- تكون مملوكة ملكية مشتركة لمساهمين:
 - لهم سلطة تعيين مديرين مسؤولين عن إدارتها العامة
- النقطة الأساسية ليست هي وضعها القانوني وإنما خاصية إنتاج سلع وخدمات للسوق وكون الشركة مصدر ربح أو كسب مالي آخر لمالكيها

أنواع الوحدات المؤسسية؟

(4/7)

• الشركات (تتمة)

– ما هي الكيانات التي لا تعد شركات؟

- الكيانات التي لها نفس الوضع القانوني للشركة، ولكنها لا تنتج سلعاً أو خدمات للسوق
- الكيانات التي تنتج سلعاً وخدمات للسوق، ولكن ليس لتحقيق ربح أو كسب مالي آخر لمالكها

• أشباه الشركات

- هي كيانات تعمل كما لو كانت شركات، ولكن لا تؤسس كشركة أو كيان آخر ذي شخصية اعتبارية
- تعامل معاملة الشركات في نظام إحصاءات مالية الحكومة، أي كوحدات منفصلة عن الوحدات التي تنتمي إليها

أنواع الوحدات المؤسسية؟

(6/7)

• المؤسسات غير الهادفة للربح

- هي كيانات قانونية أو اجتماعية تنشأ بغرض إنتاج أو توزيع السلع والخدمات؛ ولكنها ليست مصدر دخل أو كسب مادي آخر لمالكيها
- تشتغل بالإنتاج السوقي أو غير السوقي
 - المؤسسات غير الهادفة للربح التي تشتغل بالإنتاج السوقي
 - تصنف ضمن الشركات وأشباه الشركات
 - المؤسسات غير الهادفة للربح التي لا تشتغل بالإنتاج السوقي
 - تخدم الأسر أو الحكومة العامة
 - تعتمد على الوحدات التي تسيطر عليها و تمويلها بصورة رئيسية

أنواع الوحدات المؤسسية؟

(7/7)

• الوحدات الحكومية

– تقوم بوظائف حكومية كنشاط أساسي أي:

- لها سلطات تشريعية أو قضائية أو تنفيذية على وحدات مؤسسية أخرى في مجال محدد
- تتحمل مسؤولية توفير سلع وخدمات للمجتمع ككل أو لفرادى الأسر **على أساس غير سوقي**
- تؤدي مدفوعات تحويلات بغرض إعادة توزيع الدخل والثروة
- تقوم بتمويل أنشطتها عن طريق الضرائب وغيرها من التحويلات الإلزامية من وحدات أخرى

التقسيم القطاعي للوحدات المؤسسية؟

(2/5)

- قطاع الشركات غير المالية
 - ينشأ لغرض إنتاج السلع والخدمات غير المالية على أساس سوقي
- قطاع الشركات المالية
 - يشتغل بتقديم الخدمات المالية على أساس سوقي
- قطاع الحكومة العامة
 - الكيانات التي تقوم بالوظائف الحكومية، كنشاط أساسي، وتخضع لسيطرة مؤسسات غير هادفة للربح، وتمولها الحكومة بشكل رئيسي

التقسيم القطاعي للوحدات المؤسسية؟

(3/5)

- المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم قطاع الأسر
 - هي المؤسسات المقيمة غير الهادفة للربح، عدا المؤسسات الخاضعة لسيطرة الحكومة والتي تمولها الحكومة أساساً، وتوفر للأسر سلعاً وخدمات غير سوقية
- قطاع الأسر
 - شخص أو مجموعة صغيرة من الأشخاص يشتركون في السكن ويجمعون بعض أو كل دخلهم أو ثروتهم، ويستهلكون أنواعاً معينة من السلع والخدمات بصورة جماعية

التقسيم القطاعي للوحدات المؤسسية؟

(4/5)

| قطاع الاقتصاد | نوع الوحدة المؤسسية |
|---|------------------------|
| قطاع الشركات غير المالية قطاع الشركات المالية | شركات و أشباه شركات |
| المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر قطاع الحكومة العامة | مؤسسات غير هادفة للربح |
| قطاع الحكومة العامة | وحدات حكومية |
| قطاع الأسر | أسر |

التقسيم القطاعي للوحدات المؤسسية؟

(5/5)

| تقسيمات إضافية | قطاع الاقتصاد |
|--|-----------------|
| شركات عامة غير مالية شركات خاصة غير مالية | شركات غير مالية |
| شركات عامة مالية شركات خاصة مالية | شركات مالية |

الوحدة المؤسسية الحكومية

(1/4)

- قد يكون من الصعب تعريف الوحدات الحكومية
- معظم الوزارات والإدارات والأجهزة والمجالس والهيئات، والسلطات القضائية، والأجهزة التشريعية، إلخ.، التي تتكون منها الحكومة **لا تعد وحدات مؤسسية**
- تدمج في وحدة مؤسسية واحدة
- الوحدة الحكومية ليست قاصرة على موقعها الجغرافي

الوحدة المؤسسية الحكومية

(2/4)

- بعض الكيانات الحكومية لها شخصية اعتبارية منفصلة وتتمتع بقدر كبير من الاستقلال الذاتي
 - لها سلطة تقديرية على حجم وعناصر المصروفات
 - لديها مصدر مباشر للإيرادات
 - غالبا ما تنشأ للقيام بوظائف محددة
 - مثلا، بناء الطرق، وتقديم خدمات صحية على أساس غير سوقي
 - تعامل كوحدات حكومية منفصلة إذا كانت
 - تمسك مجموعة كاملة من الحسابات

الوحدة المؤسسية الحكومية

(3/4)

- تعامل كوحدات حكومية منفصلة إذا كانت (تتمة)
- تملك في حد ذاتها أصولاً
- تشتغل بأنشطة غير سوقية وتكون مسؤولة أمام القانون
- قادرة على تحمل خصوم وإبرام عقود

الوحدة المؤسسية الحكومية

(4/4)

- في حال وجود وحدتين مؤسستين أو أكثر في الحكومة
 - فإن واحدة منها تسيطر عادة على الوحدات الأخرى
 - تكون السيطرة عن طريق تعيين مديري الوحدات و/أو تحديد القوانين واللوائح التنظيمية التي توفر لها التمويل
 - أي لا تكون السيطرة عن طريق ملكية حصص رأس مال، كما هي الحال في الشركات
 - لا تملك الوحدة الحكومية وحدة حكومية أخرى.
 - لا تصدر الوحدات الحكومية أوراق حقوق ملكية.

ما الذي يدرج ضمن قطاع الحكومة العامة؟

(1/5)

- وحدات الحكومة العامة = وحدات قطاع الحكومة العامة، أي
 - جميع الوحدات الحكومية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي لا تشتغل بالإنتاج السوقي وتسيطر عليها وحدات حكومية وتمولها بصورة رئيسية
- الوحدات الحكومية
 - تقوم بوظائف الحكومة كنشاط أساسي

ما الذي يدرج ضمن قطاع الحكومة العامة؟ (2/5)

- المؤسسات غير الهادفة للربح التي لا تشتغل بالإنتاج السوقي وتسيطر عليها وحدات حكومية وتمولها بصورة رئيسية
 - كيانات غير حكومية من الوجهة القانونية
 - تعتبر كيانات تنفذ سياسات الحكومة

ما الذي يدرج ضمن قطاع الحكومة العامة؟

(3/5)

• متى تسيطر الحكومة على مؤسسة غير هادفة للربح لا تشتغل بالإنتاج السوقي؟

– عندما يكون لديها القدرة على تحديد السياسة العامة للمؤسسة غير الهادفة للربح أو برنامجها، أي:

- يكون لها الحق في تعيين المسؤولين عن إدارة المؤسسة غير الهادفة للربح
- عن طريق الوسائل المالية

– وهذا يعتمد على التوقيت والقيود المربوطة بها الموارد ومقدار التمويل

ما الذي يدرج ضمن قطاع الحكومة العامة؟ (4/5)

- متى تكون الحكومة هي مصدر التمويل الرئيسي لمؤسسة غير هادفة للربح لا تشتغل بالإنتاج السوقي؟
 - عندما توفر لها وحدة حكومية **النصيب الرئيسي** من موارد التشغيل
- **لا تدرج** الشركات العامة وأشباه الشركات العامة **ضمن** قطاع الحكومة العامة

ما الذي يدرج ضمن قطاع الحكومة العامة؟

(5/5)

• قضايا حدود التغطية

– ما هي وحدات الحكومة العامة، أو الشركات العامة أو أشباه الشركات العامة؟

• يتحدد هذا عموماً على أساس ما إذا كانت الوحدة المعنية **تبيع إنتاجها بأسعار السوق أم لا**

– كل أو معظم المخرجات: شركة أو شبه شركة

– كل ما عدا ذلك يعد وحدات حكومية

قضايا حدود التغطية

(1/7)

- ليس من السهل دائما تحديد أسعار السوق في حال الوحدات العامة
- الأسعار غير ذات الدلالة الاقتصادية تحدد ما إذا كان السعر سعرا سوقيا أو غير سوقيا:
 - الأسعار التي لها تأثير كبير على الكميات التي يكون المنتجون مستعدين لعرضها وعلى المبالغ التي يكون المشترون مستعدين لدفعها
 - ينطوي ذلك على التقدير بعد النظر في الحقائق والظروف ذات الصلة
 - لا توجد مبادئ توجيهية محددة

قضايا حدود التغطية

(3/7)

• المخرجات السوقية

- سلع وخدمات تباع بأسعار ذات دلالة اقتصادية
- إذا انطبق هذا على المخرجات المعنية بكاملها فإننا نكون بصدد منتج سوقي

• المخرجات غير السوقية

- سلع وخدمات تقدم مجاناً أو بأسعار غير ذات دلالة اقتصادية
- إذا كانت تقدم بصورة رئيسية إلى الأسر والمجتمع ككل، فإننا نكون بصدد منتج غير سوقي
- قد يشتغل ببيع مخرجات سوقية كنشاط ثانوي

قضايا حدود التغطية

(4/7)

• **المنشأة** هي مشروع أو جزء من مشروع يقع في موقع وحيد ويضطلع فيه بنوع واحد فقط من النشاط الإنتاجي أو يعود فيه النشاط الإنتاجي الرئيسي بمعظم القيمة المضافة

– **المنشأة السوقية** المدرجة ضمن الحكومة العامة

• الوحدة التي تباع كل أو معظم مخرجاتها، أو تتصرف فيها بشكل آخر، بأسعار ذات دلالة اقتصادية

قضايا حدود التغطية (5/7)

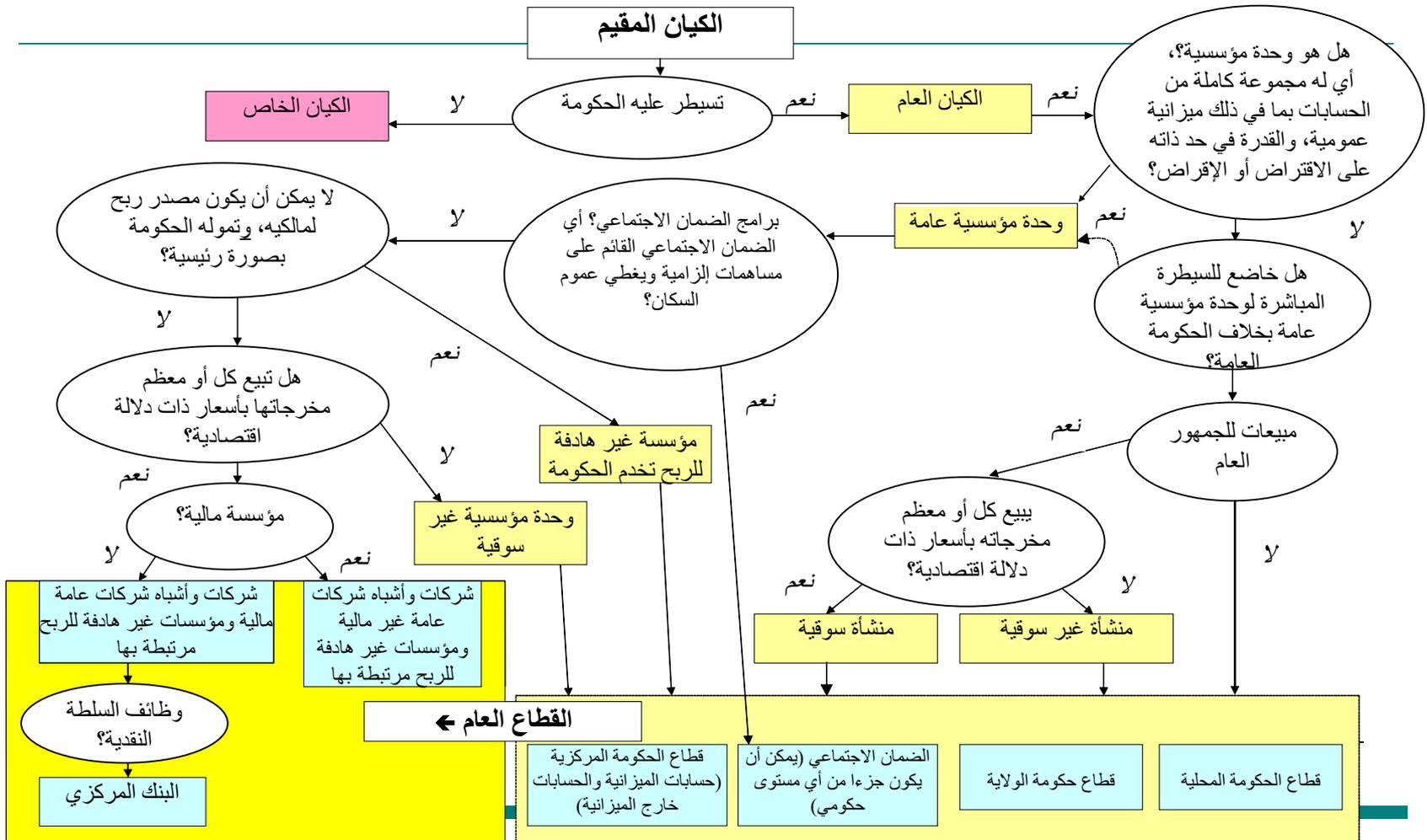
– المنشأة السوقية (تتمة)

- يجب أن يكون لديها سجلات محاسبية كاملة
- لا يتعين أن يكون لديها ميزانية عمومية كاملة
- لا تشتغل بمعاملات مالية بالأصالة عن نفسها

– المنشآت غير السوقية داخل الحكومة العامة

- جميع المنشآت الأخرى التي لا تعد منشآت سوقية
- المنشآت داخل الحكومة العامة هي في الأغلب منشآت غير سوقية
- يمكنها أن تبيع بأسعار ذات دلالة اقتصادية أم لا

شجرة القرارات الخاصة بالتقسيم القطاعي للكيانات العامة

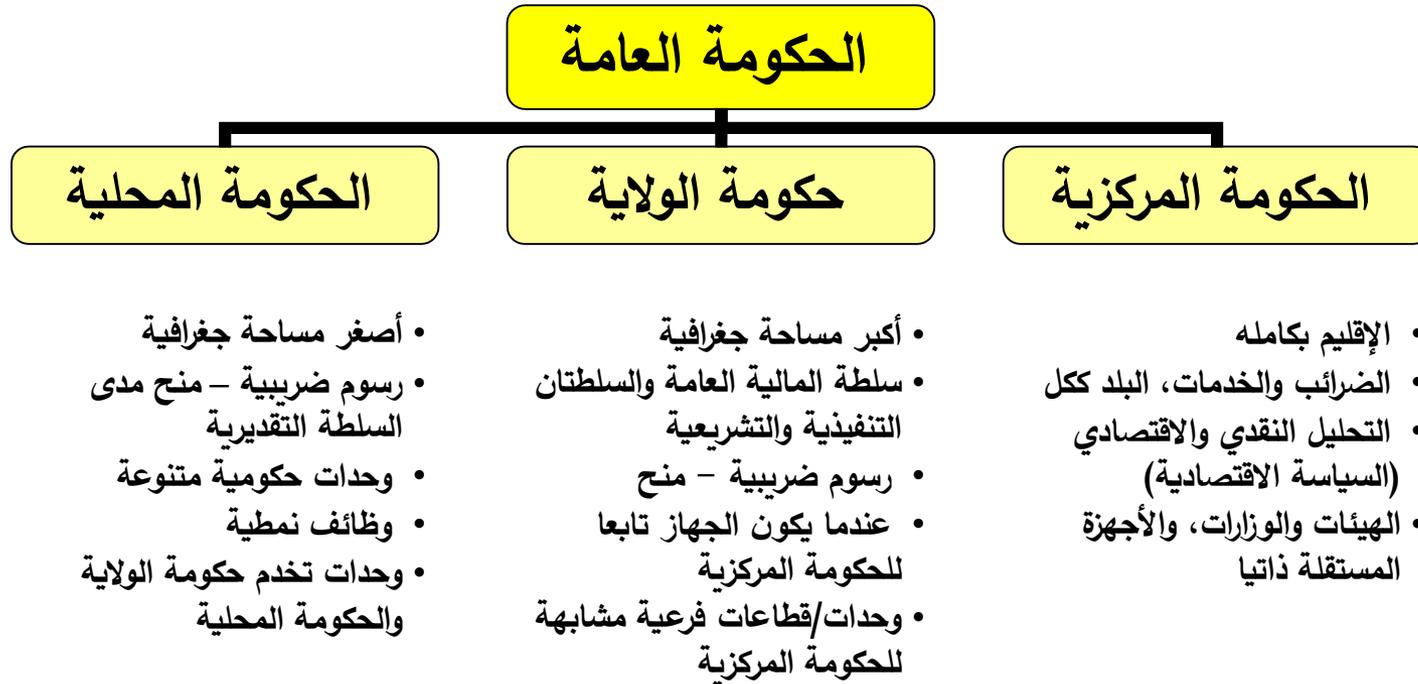


قضايا حدود التغطية

(7/7)

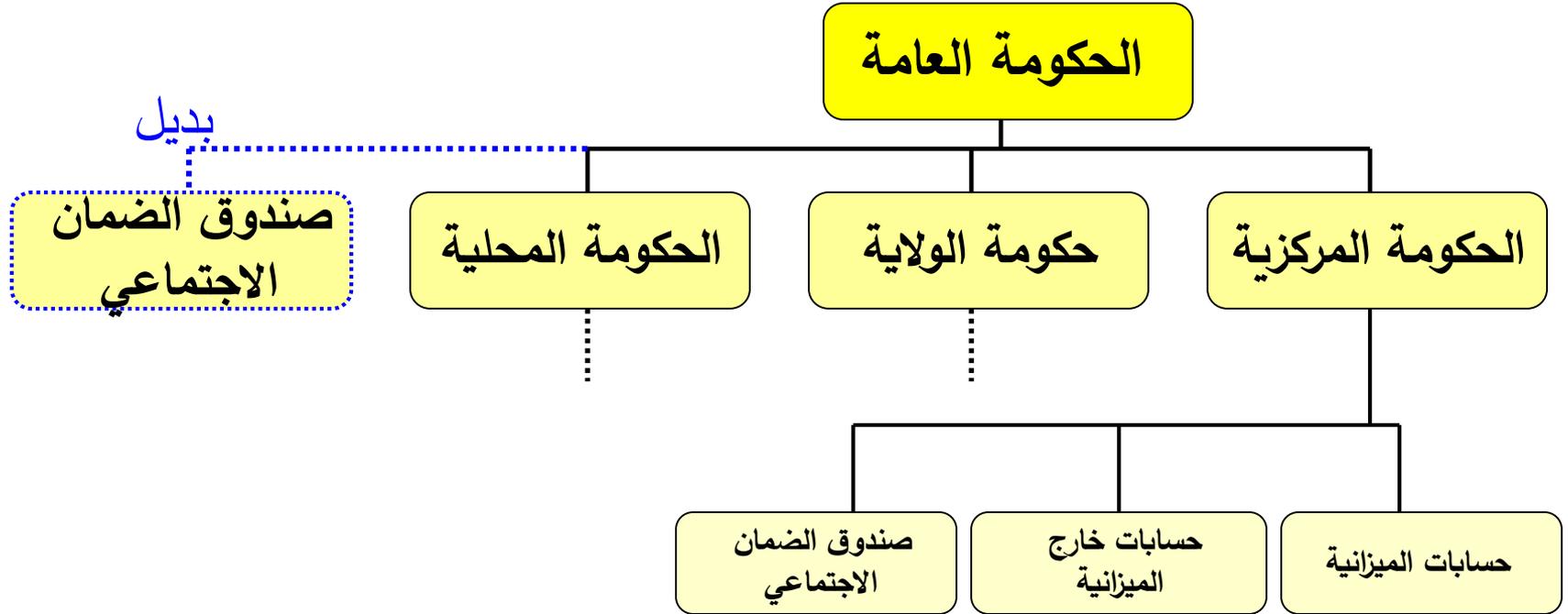
- آثار إعداد الإحصاءات على أساس الوحدات المؤسسية
 - أنه **يجوز** إدراج السلطة النقدية ضمن قطاع الحكومة العامة
 - في حالة وحيدة هي ألا يكون البنك المركزي وحدة مؤسسية منفصلة (شركة عامة) وتكون الوحدات الحكومية مسؤولة عن إصدار العملة ... إلخ

القطاعات الفرعية في قطاع الحكومة العامة (1/4)



القطاعات الفرعية في قطاع حكومة العامة

(2/4)



القطاعات الفرعية في قطاع الحكومة العامة

(3/4)

• صندوق (أو صناديق) الضمان الاجتماعي

- قطاع فرعي ضمن مستوى من مستويات الحكومة
- قطاع فرعي منفصل ضمن قطاع الحكومة العامة (بديل)
- لكي يقوم صندوق الضمان الاجتماعي، يتعين ما يلي:
 - أن ينظم بشكل مستقل
 - أن يكون وحدة مؤسسية
- صندوق الضمان الاجتماعي يتكامل تكاملا وثيقا مع السياسة الاقتصادية العامة للحكومة.

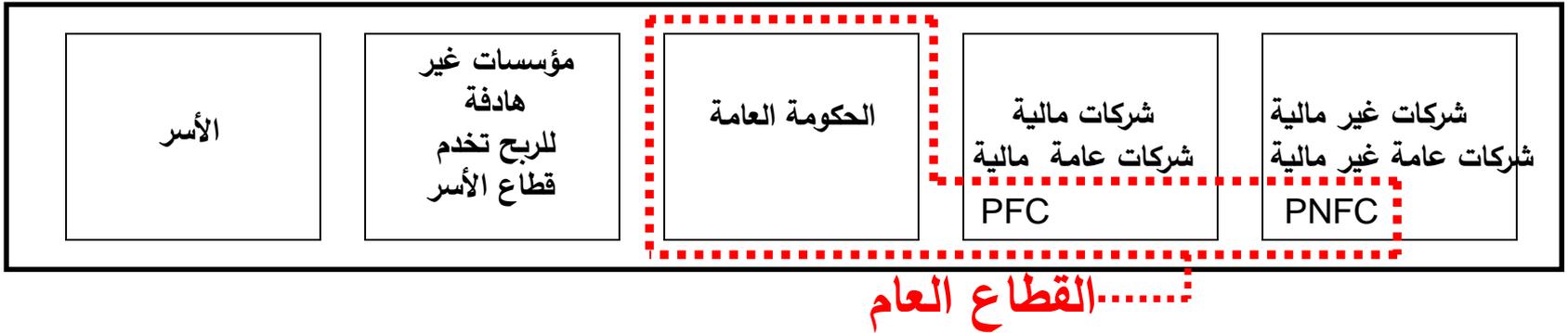
القطاعات الفرعية في قطاع الحكومة العامة

(4/4)

- الحساب (أو الحسابات) خارج الميزانية:

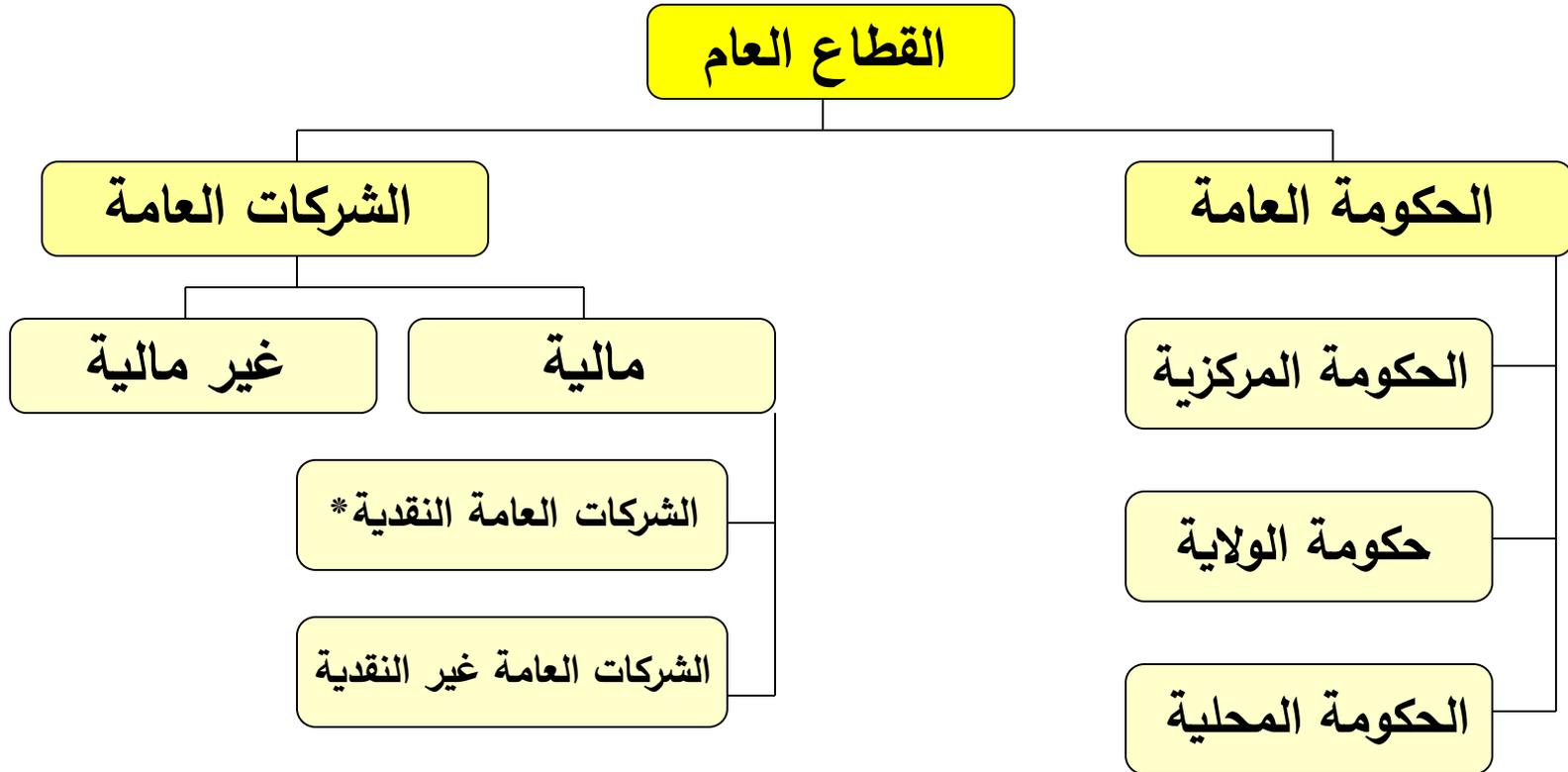
- تنظم بشكل منفصل
- هي وحدات مؤسسية
- خاضعة لسيطرة الحكومة المركزية أو حكومة الولاية أو الحكومة المحلية
- لها مصادر إيرادات/تمويل خاصة بها، وكذلك من حسابات الميزانية

لماذا يتم إعداد إحصاءات للقطاع العام؟ (1/2)



- إحصاءات المالية العامة لا تكتمل بغير إحصاءات عن الشركات العامة وأشباه الشركات العامة
- المعاملات بين الوحدات الحكومية والشركات العامة حجمها كبير – إعانات أو تحويلات رأسمالية أو حصص في رأس المال

القطاع العام



* بما في ذلك البنك المركزي.